الأمم المتحدة

A/C.3/62/SR.27

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
28 December 2007
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السابعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد وولف ..... (جامايكا)

المحتويات

البند ٦٢ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية (تابع)

(ب) التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب وبالمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

البند ٧٠ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

(هـ) اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

07-56533 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٦٢ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية (تابع)

(ب) التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب وبالمسنين والمعوقين والأسرة (تابع) (A/C.3/62/L.6)

مشروع القرار A/C.3/62/L.6: دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية

١ - **السيدة أوشير** (منغوليا): قالت، وهي تعرض مشروع القرار باسم مقدميه الذين انضمت إليهم البرازيل، وبنما، وغواتيمالا، ومالي، وميانمار، وهندوراس، إن التعاونيات تسمح بإيجاد فرص عمل جيدة في القطاع الخاص، وهذا من شأنه أن يكمّل الإجراءات التي تتخذها السلطات العامة. وبفضل بعض الخدمات المالية، وذلك بصفة خاصة في مجال التمويل المتناهي الصغر، تتيح هذه التعاونيات فرص عمل لمثلي الجماعات الاجتماعية المهمشة، مثل النساء اللاتي يستطعن إقامة مشاريعهن والاندماج في الاقتصاد. وتسمح التعاونيات أيضا للمنتجين المحليين ببيع منتجاتهم بشروط منصفة وتسويق منتجات متخصصة. وبفضل الخدمات التدريبية والصحية والخدمات الاجتماعية التي توفرها التعاونيات، فإن لها تأثيرا إيجابيا على العمالة وعلى قدرات الأشخاص الإنتاجية. ومن المستصوب للغاية أن يقوم صانعو القرارات على المستويات المحلي والوطني والدولي بتعزيز تطوير التعاونيات القائمة وتشكيل تعاونيات جديدة.

٢ - وأشارت المتكلمة إلى أنه في أعقاب المشاورات، تم تعديل مشروع القرار لكي توضع في الاعتبار التوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره عن دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية (A/62/154). فأصبحت الديباجة تضم فقرة رابعة فيما يلي نصها: ''وإذ تلاحظ مع التقدير الدور الذي يمكن أن يسهم به تطوير التعاونيات في تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية الريفية''. ومن جهة أخرى، تم الاستعاضة في الفقرة ٢ من المنطوق عن عبارة ''كمؤسسات تجارية'' بعبارة ''كمؤسسات تجارية واجتماعية''، وأضيفت عبارة ''والقضاء على الفقر'' بعد عبارة ''تحقيق التنمية المستدامة''. وفي الفقرة ٣ من المنطوق، أضيفت عبارة ''والاجتماعية'' بعد عبارة ''في مواجهة المؤسسات التجارية''. وتم تعديل الفقرة ٤ (ب) تعديلا كبيرا وفيما يلي نصها ''(ب) تشجيع وتسهيل إقامة التعاونيات وتطويرها، بسبل منها اتخاذ التدابير الرامية إلى تمكين السكان الذين يعانون من الفقر أو المنتمين إلى فئات ضعيفة، بمن فيهم النساء والشباب وذوو الإعاقة والمسنون والشعوب الأصلية، من المشاركة التامة على أساس طوعي في التعاونيات ومن تلبية احتياجاتهم ذات الصلة بالخدمات الاجتماعية''.

٣ - وفي الفقرة ٤ (ج) من المنطوق، استعيض عن عبارة ''التدريب والبحث وتقاسم الممارسات الجيدة وتقديم مساعدة تقنية لبناء قدرات التعاونيات وخاصة مهارات الإدارة وتدقيق الحسابات والتسويق'' بالعبارة ''التدريب وتقديم المساعدة التقنية وبناء قدرات التعاونيات، وبخاصة في ميادين الإدارة وتدقيق الحسابات ومهارات التسويق''. وفي الفقرة ٤ (د) أضيفت العبارة ''والقضاء على الفقر'' بعد العبارة ''في إيجاد فرص العمل وفي تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية''. وأخيرا تم حذف الفقرة ٤ (هـ)، كما تم حذف العبارة ''عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي'' الواردة في آخر الفقرة ٨. وقالت ممثلة منغوليا إنها تأمل أن يتم اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

٤ - **السيد غوستافيك** (السكرتير المساعد للجنة): أعلن أن الجمهورية الدومينيكية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وملاوي انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

البند ٧٠ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع) (A/62/36 و A/62/369 و A/62/464)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** (تابع) (A/62/183 و A/62/207 و A/62/212 و A/62/214 و A/62/218 و A/62/222 و A/62/225 و A/62/227 و A/62/254 و A/62/255 و A/62/265 و A/62/280 و A/62/293 و A/62/298 و A/62/304 و A/62/317 و A/C.3/62/3)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين** (تابع) (A/62/213 و A/62/223 و A/62/263 و A/62/264 و A/62/275 و A/62/313 و A/62/318 و A/62/354 و A/62/498)

(هـ) **اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة** (تابع) (A/62/230)

تقرير المقرر الخاص عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (A/62/318): العرض والحوار

٥ - **السيد مونتاربورن** (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال، وهو يعرض التقرير (A/62/264) إن سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رفضت حتى اليوم التعاون معه في إطار الولاية التي منحتها له لجنة حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٤.

٦ - بالنسبة للأسباب التي تدعو إلى الارتياح، ينبغي الإشارة إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طرف في أربع معاهدات تتصل بحقوق الإنسان، وهي العهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والسياسية، وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، وتواصل التعاون داخل البلد مع عدة هيئات تابعة للأمم المتحدة، وأجرت بعض الإصلاحات التشريعية الهامة، منها تنقيح قانون العقوبات، وقانون الإجراءات الجنائية، في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. ومما يدعو إلى الاغتباط أيضا القيام، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ في إطار محادثات الأطراف الستة، بإبرام اتفاق المرحلة الثانية لتنفيذ الإعلان المشترك. وبموجب هذا الاتفاق، قبلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تعلن عن جميع برامجها النووية وتعطيل جميع المنشآت النووية في يونغبيونغ قبل نهاية السنة، وتتلقى مقابل ذلك معونة إنسانية خارجية يمكن أن تساهم في تحسين حالة حقوق الإنسان على ضوء المفاوضات الثنائية التي ستجرى في إطار محادثات الأطراف الستة. كما أن عقد مؤتمر قمة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ عامل إيجابي.

٧ - وأضاف أن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تظل موضع قلق شديد. وفيما يتصل بالغذاء والتغذية والأمور المرتبطة بذلك، يشهد البلد منذ التسعينات مجاعة خطيرة تعود إلى توالي الكوارث الطبيعية وعدم اتخاذ الحكومة التدابير الكافية من أجل التصدي للوضع الذي تفاقم بسبب تزايد إضفاء الطابع العسكري على البلد فلم يتمكن من توفير الأمن الغذائي من جراء عدم تطوير زراعته بشكل مستدام. وفي عام ٢٠٠٦، شرع برنامج الأغذية العالمي في عملية إغاثة وإنعاش طويلة الأجل من شأنها أن تسمح بتوفير المعونة الغذائية لـ ١,٩ مليون شخص، لا سيما من النساء والشباب والأطفال، غير أن قيام البلد بإطلاق الصواريخ وإجراء التجارب النووية أخّر توفير المعونة الخارجية. ويؤكد المقرر الخاص في هذا الصدد أن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يجب أن توفر الأمن الغذائي لسكانها وتضع حدا للمجاعة المزمنة التي يعاني

منها البلد، دون الاعتماد على المدى الطويل على المعونات الدولية العاجلة التي تقدمها هيئات الأمم المتحدة.

٨ - وفيما يتعلق بالحريات والعدالة، قال المقرر الخاص إن السلطات، وفقا للمعلومات المتاحة له، تواصل اضطهاد المعارضين السياسيين أو تعذيبهم أو تنفيذ الإعدام فيهم، كما أن حالة المعتقلات، سواء في مراكز اعتقال المعارضين السياسيين أو في السجون المخصصة للمجرمين ومخيمات إعادة التأهيل والأشغال الشاقة، لا تزال سيئة. ومن ناحية أخرى، فإن حرية التعبير والتجمع والإعلام غير متاحة بسبب انغلاق البلد والمراقبة الشديدة للغاية التي تمارسها الدولة على الإعلام ووسائط الإعلام. أما حرية العبادة فهي مسموح بها رسميا، ولكنها غير موجودة في الواقع. وينبغي الإشارة أيضا إلى أن عملاء من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطفوا منذ السبعينات عددا من اليابانيين لاستخدامهم كجواسيس أو لانتحال هويتهم لأغراض التجسس. ولم يعد من هؤلاء اليابانيين إلا أربعة منهم إلى اليابان، أما مصير الآخرين فلا يزال غير معروف، وذلك بصفة خاصة لعدم وجود تعاون كاف وعدم متابعة الموضوع بما فيه الكفاية، من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٩ - وفيما يتعلق باللاجئين وبحق اللجوء، يريد المقرر الخاص أن يركز على عدة نقاط. أولا، تنطوي حركة اللاجئين الوافدين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على المتاجرة بالأشخاص وهي تجارة مزدهرة بصفة خاصة، فضلا عن استغلال اللاجئين. ومن ناحية أخرى، تختلف معاملة اللاجئين باختلاف بلدان اللجوء الأول: فبعض البلدان تعيد اللاجئين من حيث أتوا، والبعض الآخر يستقبلهم بصورة مؤقتة. ويشير المقرر الخاص في هذا الصدد إلى أن حل مشكلة اللاجئين هي مسؤولية المجتمع الدولي بأكمله، الذي ينبغي أن يضغط على بلدان المنشأ لكي تتصدى لأسباب تدفق اللاجئين الحقيقية، ويجب مساعدة بلدان اللجوء الأول على إيجاد حلول دائمة لمشاكل اللاجئين. وأخيرا، تتغير بلدان المقصد التي يفضلها اللاجئون، ويتوقف هذا التغيير على المعاملة المذكورة أعلاه، فإذا تبين للاجئين أن بلدا ما غير مستعد لاستقبالهم فإنهم يختارون التوجه إلى بلدان توفر لهم ظروفا أكثر مواتاة.

١٠ - وفيما يتعلق بضعف بعض الفئات التي تحدث عنها في تقاريره السابقة، يشير المقرر الخاص بصفة خاصة إلى حالة النساء والأطفال الذين لا ينتمون إلى الفئة الحاكمة في البلد ويتعرضون للتمييز، وإلى حالة المعوقين.

١١ - وأخيرا، يؤكد المقرر الخاص على ما لمسؤولية سلطات البلد عن الانتهاكات غير المقبولة لحقوق الإنسان المرتكبة فيه من أهمية. فقد أصبحت هذه المسألة أكثر حساسية في أعقاب التجارب البالستية والنووية المذكورة أعلاه، والتي أدت بمجلس الأمن إلى فرض جزاءات على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويلاحظ المقرر الخاص كذلك أن مجلس الأمن في ديباجة قراره ١٧١٨ (٢٠٠٦) يشير ضمنيا إلى حقوق الإنسان عندما يتحدث عن ''الشواغل الأمنية الإنسانية الأخرى للمجتمع الدولي''.

١٢ - وفي نهاية المطاف، يدعو المقرر الخاص جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى: (١) احترام التزاماتها بموجب الصكوك الدولية المتصلة بحقوق الإنسان التي انضمت إليها، واحترام القانون الدولي، ونقل الأموال المخصصة للميزانية العسكرية إلى التنمية البشرية، وتخصيص موارد لحماية حقوق الإنسان وأمن الأشخاص؛ (٢) تسهيل وصول الموارد الإنسانية، وقبول مواصلة تقديم هذه المعونة وتوفير الأمن الغذائي للسكان؛ (٣) إصلاح دائرة السجون والجهاز القضائي بحيث يتم احترام الحريات الأساسية بشكل متزايد، واحترام سلامة الأشخاص الجسدية، والتعاون في تسوية مسائل اختطاف الأشخاص واختفائهم؛ (٤) احترام حرية حركة المواطنين وتعديل التشريعات بناء على ذلك؛ (٥) السماح له بدخول أراضي البلد من أجل تقييم حالة حقوق الإنسان واقتراح وسائل لتحسينها.

١٣ - وقال إنه يدعو كذلك المجتمع الدولي إلى الدخول في حوار مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خلال اتخاذ تدابير تشجيعية، وزيادة الضغط عليها بصورة تدريجية من خلال توفير ضمانات على الصعيدين الاقتصادي والأمني، ومناشدة جميع هيئات الأمم المتحدة تعزيز وحماية حقوق الإنسان في البلد.

١٤ - **السيد باك** توك هون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن القرار الذي يعطي ولاية للمقرر الخاص، والذي تم اعتماده تحت ضغط من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، يقوم على أكاذيب ويشارك في سياسة عدائية تجاه بلده وعليه فإنه يرفضه. فمسألة حقوق الإنسان لا تتعلق فقط بتعزيز حماية حقوق الأشخاص وحريتهم، بل إنها تنطوي أيضا على الدفاع عن كرامة البلد وسيادته. وسوف تواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الدفاع عن الاشتراكية وحريتها.

١٥ - وفي معرض تساؤل الممثل عن دور المجتمع الدولي، قال إن جلب الخزي على هذا البلد أو ذلك ليس طريقة بناءة في معالجة مسألة حقوق الإنسان. ويشير في هذا الصدد إلى أن بلده تعاون في الماضي مع المجتمع الدولي في مجال حقوق الإنسان، فسمح مثلا لممثلي الاتحاد الأوروبي ومنظمة العفو الدولية بزيارة السجون ومقابلة بعض المسؤولين في الجهاز القضائي، ونظر في إمكانية الانضمام إلى مختلف الصكوك الدولية مثل اتفاقية مناهضة التعذيب، ولكنه وضع حدا لهذه الجهود منذ اعتماد قرارات ضد بلده.

١٦ - **السيدة تافاريس** (البرتغال): قالت، متحدثة باسم الاتحاد الأوروبي، إنها تدعو مرة أخرى حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التعاون بدون تحفظات مع المقرر الخاص، لا سيما من خلال السماح له بالدخول إلى أراضيها، وسألت المقرر الخاص كيف يمكن للتقدم المحرز في إطار محادثات الأطراف الستة أن يؤثر على حالة حقوق الإنسان، وإذا كان يعتقد أنها سوف تؤدي إلى تعاون كامل للبلد معه. واستفسرت أيضا عن آثارها الإيجابية المحتملة على معاملة اللاجئين من جانب الدول الثالثة، ومن جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نفسها في إطار العودة القسرية، والدور الذي يمكن أن يلعبه في هذا الصدد المفوض السامي للاجئين.

١٧ - وسألت المتحدثة أيضا إلى أي مدى يمكن للمساعدة التقنية التي يقدمها المفوض السامي لحقوق الإنسان أن تسهّل منع التعذيب وإصلاح دائرة السجون والجهاز القضائي من حيث احترام الحريات الأساسية بصفة متزايدة. وقالت إنها تأمل أيضا أن يستكمل المقرر الخاص قائمة الفئات المستضعفة التي يضعها، ويشير إلى تدابير الحماية التي يرى أنه يجب اتخاذها لصالحهم.

١٨ - **السيد ريس** (الولايات المتحدة): قال إنه يعرب عن أسفه لعدم تعاون سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مع المقرر الخاص ويرحب بالتقدم المحرز في الفصل الأول من عام ٢٠٠٧ في إطار محادثات الأطراف الستة. وقال إنه يرغب في الحصول على مزيد من التوضيحات بشأن مختلف أنواع مراكز الاعتقال الموجودة في البلد، وبشأن تعريف عبارة ''المعارضون السياسيون'' الواردة في تقرير المقرر الخاص، ويريد منه أن يقدر معدل السجناء السياسيين بالنسبة للمجرمين العاديين. ويود كذلك أن يعرف من المقرر الخاص رأيه في الطرق التي ستسمح بمنع ومكافحة استغلال مهربي الأشخاص وغيرهم من الوسطاء لمواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين يبحثون عن ملجأ في الخارج.

١٩ - وأضاف أن ممثلي حكومة الولايات المتحدة صرحوا في عدة مناسبات بأن تحسين حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية شرط مسبق لتطبيع علاقات البلد مع المجتمع الدولي والولايات المتحدة. وسوف يستمر المجتمع الدولي في دراسة الطرق الملموسة التي تسمح

بتحقيق هذا الهدف، لا سيما في إطار المنظمات الدولية والشركاء الثنائيين.

٢٠ - **السيد أوشيما** (اليابان): قال إنه يرحب بموضوعية أعمال المقرر الخاص وإنه يوافق موافقة تامة على توصياته، لا سيما تلك التي تتعلق بدعوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى احترام التزاماتها في إطار مختلف الصكوك الدولية المتصلة بحقوق الإنسان، والتصدي للأسباب الحقيقية لحركة اللاجئين، وفتح أبوابها للمقرر الخاص، وكلها أمور تؤيدها اليابان تأييدا تاما. وفيما يتعلق بحالات الاختطاف والاختفاء القسري، يشير المتكلم إلى أنها تمثّل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وإنه لم يتم الكشف إلا عن خمس حالات فقط اعترفت اليابان بها رسميا مما مجموعه ١٧ حالة من حالات الاختطاف والاختفاء القسري، وعليه فإنه يحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتخاذ التدابير اللازمة لكي يتم حل الحالات الـ ١٢ الأخرى. وطلب في الختام من المقرر الخاص أن يوضح تلك التدابير الملموسة التي يتعين على المجتمع الدولي والأمم المتحدة أن تتخذها من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وكيف تطورت حالة حقوق الإنسان في البلد منذ محادثات الأطراف الستة الأخيرة.

٢١ - **السيدة ستوفير** (كندا): قالت إنها إذ تأسف لأن المقرر الخاص لم يتمكن من دخول أراضي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وعليه فإنها تدعو هذا البلد إلى تغيير موقفه تجاهه وفتح أبوابها كذلك للمقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، والمقرر الخاص المعني بتعزيز حماية الحق في حرية الرأي والتعبير، والمقرر الخاص المعني بالحق في التغذية. وأضافت أنها تشجع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التصدي للأسباب الحقيقية لهروب اللاجئين، ووضع حد للاضطهاد الذي يعاني منه هؤلاء الذين يرغمون على العودة من بلدان الاستقبال. وطلبت من المقرر الخاص كذلك أن يشير إلى الطريقة التي يستطيع بها المجتمع الدولي في رأيه أن يساهم في تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد.

٢٢ - **السيدة بارك إنا** (جمهورية كوريا): قالت إنها تتفق في الرأي مع المقرر الخاص الذي يرى أن للتوصل إلى اتفاق بشأن المرحلة الثانية لتنفيذ الإعلان المشترك آثارا إيجابية على حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتتفق أيضا في الرأي معه بشأن ما لمؤتمر القمة بين الكوريتين من أثر إيجابي على حالة هذه الحقوق ومساهمته في زيادة احتمالات السلام والازدهار في شبه الجزيرة وفي المنطقة بأكملها.

٢٣ - وفيما يتعلق بالأمن الغذائي في البلد، قالت ممثلة جمهورية كوريا إن الطابع المزمن للمجاعة مشكلة ملحة وتتطلب توفير معونة إنسانية بشكل دائم. وفيما يتعلق باللاجئين الموجودين في بلدها وبمبدأ عدم إعادتهم القسرية قالت إنها تود من المقرر الخاص أن يعرّف هذا المبدأ ويعطي الأساس القانوني له، ويشير إلى كيف يمكن التعاون بشكل معقول على توفير المعونة إلى اللاجئين. وتود أيضا أن يشير إلى تدابير التعاون التي يراها ضرورية أكثر من غيرها وأسهلها تطبيقا بين المجتمع الدولي وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل تحسين نوعية حياة السكان في البلد.

٢٤ - **السيد مونتاربورن** (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال ردا على الأسئلة التي طرحتها ممثلة البرتغال، إن المعونة التي تقدمها الأمم المتحدة لمكافحة الفيضانات مثال جيد على التعاون مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كما أن المحادثات بين الأطراف الستة تتيح فرصا مختلفة لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد، لا سيما في إطار المحادثات الثنائية. وفيما يتعلق باللاجئين، فقد ازداد عددهم في جنوب شرق آسيا، وذلك يعود جزئيا إلى موقف البلدان التي تستقبلهم. ويطلب المقرر الخاص في هذا الصدد من البلدان المعنية أن تسمح لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

بالاتصال بجميع اللاجئين أينما وجودوا. وفيما يتعلق بسيادة القانون وبالحالة في السجون، فإنه يدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى قبول عرض المساعدة التقنية الذي قدمه مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. وأخيرا فيما يتعلق بالنساء والأطفال، يؤدي التمييز الذين يتعرضون له لأنهم ليسوا من النخبة إلى جعل عدد كبير منهم يغادر البلد، بسبب عدم وجود وسائل انتصاف.

٢٥ - وردا على أسئلة ممثل الولايات المتحدة، قال المقرر الخاص إن عدد السجناء مرتفع، ويتعين القيام بإصلاحات مهمة لدائرة السجون. وفيما يتعلق بالاتجار بالأشخاص، فإن لدى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قوانين يتم تطبيقها جزئيا، ولكن المسألة تتعلق إلى حد كبير بالعناصر الإجرامية التي تعمل على الحدود. فيستحسن أن تصدق البلدان المجاورة على البروتوكول الإضافي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة إذ ترمي هذه الاتفاقية إلى منع الاتجار بالأشخاص.

٢٦ - وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه ممثل اليابان المتعلق بإمكانية اللجوء إلى هيئات الأمم المتحدة لحل المشاكل المتصلة بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، قال المقرر الخاص إن هيئات الأمم المتحدة أدرجت حقوق الإنسان في أعمالها، وهي على وشك اتخاذ تدابير بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بهذه الحقوق. وقال أيضا، بشأن المحادثات بين الأطراف الستة، إن هذه المحادثات تبشّر ببزوغ فترة أكثر إيجابية لأنها تتيح مزيد من إمكانيات التعاون المتعدد الأطراف والتعاون الثنائي. وفيما يتعلق بمسألة حالات الاختطاف بصفة خاصة، فإن اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وقّعتا في عام ٢٠٠٢ على إعلان بيونغيانغ، ويتعهد الطرفان فيه بتسوية خلافاتهما بالطرق الودية، ويدرسان إمكانية اتخاذ تدابير لتطبيع علاقاتهما بمجرد تسوية هذه الخلافات.

٢٧ - وفيما يتعلق بإمكانية اتخاذ إجراءات في المستقبل، وهو الأمر الذي يهم ممثلة كندا، يشير المقرر الخاص إلى أن هذه الإجراءات هي نفس الإجراءات المتاحة حاليا، أي التعاون المتعدد الأطراف، والمحادثات بين الأطراف الستة، والعلاقات الثنائية.

٢٨ - وفيما يتعلق بالأسئلة والملاحظات التي أبدتها ممثلة جمهورية كوريا، قال المقرر الخاص إنه يرحب بعقد مؤتمر القمة بين الكوريتين، وبصفة خاصة البيان الذي وقعه البلدان. وفيما يتصل بالحالة الغذائية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أكد المقرر الخاص أنه ينبغي عدم معالجة الوضع من خلال المعونة الغذائية فحسب بل أيضا من خلال اتخاذ تدابير تتعلق بالأمن الغذائي تتمثل بصفة خاصة في الحيلولة دون خسارة جزء من المحاصيل قبل الحصاد وبعده، وحماية البيئة من خلال تهيئة أحواض الصرف، والحرص على إدارة التربة بشكل جيد على أن توضع في الاعتبار ضرورة قيام السكان بالمشاركة في تخطيط الأنشطة الزراعية.

٢٩ - وفيما يتعلق باللاجئين، يشير المقرر الخاص إلى أن الأشخاص الذين يعتبرون لاجئين هم الأشخاص الذين يهربون من بلدهم خشية من الاضطهاد. أما اللاجؤون الذين يغادرون بلدانهم لأنهم جياع فلا يعتبرون لاجئين بموجب اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٦، ولكنهم يعتبرون هكذا إذا خشوا من الاضطهاد بمجرد عودتهم إلى بلدهم. وهذا هو وضع اللاجئين الجياع من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين غادروا بلدهم بدون تأشيرة، ويحتمل أن يعاقبوا عندما يعودون. وفيما يتعلق بالتعاون الإقليمي، فقد سبق للمقرر الخاص أن أبدى تأييده لبلدان اللجوء الأول، وهي في كثير من الأحيان البلدان المجاورة التي ينبغي تفهّم موقفها تجاه التدفق الهائل للاجئين. وعليه ينبغي خلق جو من الثقة على الصعيد الدولي، ومساعدة هذه البلدان لكي تقدم المعونة إلى اللاجئين، وتضمن لهم الحماية المؤقتة وإمكانية الاستقرار. وبالنسبة

لنوعية الحياة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فالأمر لا يتعلق بتلبية احتياجات السكان فحسب بل أيضا بحمايتهم من الخوف، وهي مشكلة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالصعوبات التي يعاني منها البلد نفسه. وترد في تقرير المقرر الخاص توصيات متنوعة بشأن المسألة، ويطلب المقرر الخاص من الممثلين أن يدرسوها بصورة متعمقة ويؤيدوا البرامج التي يمكن تنفيذها بالتعاون مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

تقرير الخبير المستقل المكلف بدراسة حالة حقوق الإنسان في بوروندي (A/62/213): عرض وحوار

٣٠ - **السيد أوكولا** (الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في بوروندي): قال، وهو يعرض تقريره المؤقت (A/62/213)، إنه أكد في بعثته على عنصر ذي أولوية وهو التضامن مع الشعب البوروندي في العمل الذي يقوم به من أجل ممارسة حقوقه الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك، فإنه عمل على جعل إقامته تتصادف مع عقد المائدة المستديرة للجهات المانحة من أجل تنفيذ استراتيجية مكافحة الفقر التي تتبعها الحكومة. وكان يود في هذه المناسبة أن يضغط على الجهات المانحة لكي تقدم إلى بوروندي المعونة التي بدونها لا يستطيع سكانها الاستفادة من عائدات السلام. وكان يود أيضا الإصرار على أن الحقوق المدنية والسياسية، على الرغم من أهميتها، ينبغي ألا تكون على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وأثناء هذه المائدة المستديرة، تعهد المانحون بتوفير ٦٥٠ مليون دولار إلى بوروندي.

٣١ - وأضاف أن التوترات داخل الحزب الحاكم والمجلس الوطني للدفاع والديمقراطية - قوة الدفاع عن الديمقراطية - تفاقمت في بداية عام ٢٠٠٧ من جراء مشاركة الزعماء في إدارة الشؤون العامة. وكانت لهذه الحالة آثار ضارة على وضع حقوق الإنسان، وسببت في استقطاب المجتمع البوروندي لدرجة أن عملية السلام واستقرار المؤسسات الوطنية كانت على وشك الإخفاق. وفيما بعد، وأثناء زيارة الخبير المستقل، تم التنديد بالاتجاه العام نحو الفساد، وتم الكشف عن فضائح تورط فيها أحيانا كبار المسؤولين في الحكومة والحزب الحاكم. وأنشأت الحكومة البوروندية محكمة خاصة لمكافحة الفساد، غير أنه من الضروري اتخاذ تدابير أخرى.

٣٢ - وعلى الرغم من استمرار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، يبدو أن الحالة العامة المتعلقة بهذه الحقوق قد تحسنت. كما تحسنت العلاقات بين الدولة والمجتمع الدولي تحسنا كبيرا، وتستطيع وسائط الإعلام ممارسة أنشطتها دون تدخل الحكومة. ولم يحدث إلا عدد قليل من انتهاكات حقوق الإنسان على يد الجيش. ومعظم هذه الانتهاكات تتعلق بالمعاملة السيئة، بل بأعمال التعذيب، التي ترتكبها الشرطة ضد المشتبه بهم، أو الناجمة عن عدم احترام الشرطة والجهاز القضائي للإجراءات القانونية.

٣٣ - وأضاف أن الاعتقالات التعسفية قد ازدادت أثناء الفترة التي يغطيها تقرير الخبير المستقل، وصاحبها أحيانا حجز وقائي لأمد طويل، أو حجز في أماكن غير قانونية، و/أو حجز لأمد طويل قبل المحاكمة.

٣٤ - وقال الخبير المستقل إنه وجّه الانتباه في تقريره الأخير إلى المذبحة التي ارتكبتها سلطات إقليم موينغا في حق ثلاثين من المحتجزين المدنيين. وقد أنشأت الحكومة أربع لجان للتحقيق في هذه المسألة غير أنه لم ينشر حتى الآن أي تقرير من التقارير التي وضعتها هذه اللجان، مما يدعو إلى الاعتقاد أن الحكومة لا تريد الكشف عن محتواها وتود حماية كبار الموظفين المسؤولين عن ذلك. وعليه يتعين على الشعب البوروندي والمجتمع الدولي أن يضغطوا من أجل تقديم هؤلاء الذين شاركوا في هذه المذبحة إلى العدالة ووضع حد لثقافة الإفلات من العقاب الراسخة في الحياة السياسية البوروندية.

٣٥ - وفيما يتعلق بالعنف الجنسي، فقد تم الإشارة إلى حدوث أكثر من ٣٠٠ حالة من حالات الاغتصاب خلال الشهور الخمس الأولى من عام ٢٠٠٧. وعلى الرغم من

حملات التوعية التي تنظمها الحكومة، ما زالت بعض الضحايا يفضلن الصمت، وما زالت بعض السلطات الإدارية والمسؤولين في المجتمع يوصون بتسوية المشاكل على أساس ودي.

٣٦ - وفيما يتعلق بالأمن الغذائي، فقد تدهورت الحالة خلال الشهور الخمس الأولى من السنة، نتيجة الأمطار الغزيرة التي دمرت المحاصيل والمساكن في مناطق عديدة من البلد. وواضح أن البلد بحاجة إلى معونة إنسانية دولية للخروج من دوامة المجاعات.

٣٧ - وأضاف أنه لم يتم دائما التقيد باتفاق وقف إطلاق النار المبرم بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية (الحزب الوطني لتحرير شعب الهوتو) وفرعه المسلح أثناء زيارة الخبير المستقل. فلم تتمكن الحكومة وقوات التحرير الوطنية من التوصل إلى اتفاق بشأن تقاسم السلطة والتسريح، مما كان له آثار على أمن البلد. وخلال الشهر الأخير وحده، قيل إن قوات التحرير الوطنية — الحزب الوطني لتحرير شعب الهوتو قتلت ٣٣ شخصا في منطقة بوجومبورا الريفية، مما يؤكد الضرورة الملحة لتنفيذ وقف إطلاق النار.

٣٨ - وفيما يتصل بالعدالة الانتقالية، وجّه الخبير المستقل، أثناء زيارته، انتباه السلطات بشأن التأخر في تنفيذ الآليات التي تم التوصل إليها. وقد أخبرته هذه السلطات أن الحكومة والمفوض السامي لحقوق الإنسان لم يتوصلا إلى توافق للآراء بشأن المشاورات الوطنية، وأن الرئيس البوروندي أكد للمفوض السامي أن جرائم الحرب، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الإبادة الجماعية المرتكبة أثناء النزاع لن يتم العفو عنها. كما أنه لم يتم بعد تسوية مسألة العلاقات بين لجنة الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة. وترى الحكومة أن المحكمة الخاصة ينبغي ألا تجري تحقيقات إلا بناء على طلب اللجنة، بينما ترى الأمم المتحدة أن المحكمة ينبغي أن تجري تحقيقاتها بصورة مستقلة عن اللجنة.

٣٩ - وأضاف أن الجهاز القضائي البوروندي غير كافٍ لعدة أسباب (النقص في التجهيزات والتدريب، وتدخل السياسيين، والفساد). وعلى هذا الأساس لم يعد السكان يثقون في هذا الجهاز، ويتولون بأنفسهم مهمة إقامة العدل. وبالإضافة إلى ذلك، لم تحرز الحكومة إلا تقدما بسيطا فيما يتعلق بتقديم المدنيين وأفراد قوات الأمن الذين قاموا بأنشطة غير قانونية إلى العدالة. فالمسؤولون مثلا عن مذبحة موينغا ما زالوا غير محبوسين و لم توجه إليهم أية تهمة.

٤٠ - وفي الختام، طلب السيد أوكولا بإلحاح إلى الحكومة أن تعجّل تشكيل لجنة الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة، وطلب إلى المجتمع الدولي أن يساعد على إصلاح النظام القضائي وتقديم المعونة الإنسانية والمعونة من أجل التنمية. وطلب أيضا إلى الحكومة أن تنشر نتائج التحقيق في مذبحة موينغا وتقديم المسؤولين المتورطين فيها إلى العدالة، وطلب من السلطات البوروندية أن تحقق في حالات العنف الجنسي، وتقديم المتورطين في هذا العنف إلى العدالة. وشدد كذلك على الحكومة وقوات التحرير الوطنية — الحزب الوطني لتحرير شعب الهوتو لكي تطبق اتفاق وقف إطلاق النار. وأخيرا، طلب إلى الجهات المانحة أن تقدم تبرعاتها التي تعهدت بها في مؤتمرات باريس وجنيف وبروكسل، وإلى المجتمع الدولي أن يؤيد إصلاح الجهاز القضائي، لا سيما إنشاء آليات العدالة الانتقالية، وخاصة لجنة الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة.

٤١ - **السيد نتاكيروتيمانا** (بوروندي): قال إذا كانت لجنة تعزيز السلام تهتم حاليا ببلده فذلك لأن بلده بحاجة إلى اهتمام خاص. فالواقع أن بلده شهد سنوات كثيرة من النزاع الصعب للغاية بعد حصوله على استقلاله. وخلال هذه الفترة كلها، تم انتهاك حقوق الإنسان بشكل خطير. والزعماء الحاليون الذين لا يزالون صغار السن هم الذين نجوا من هذه الفترة القاتمة من تاريخ البلد. وتدرك الحكومة أن الطريق لا يزال طويلا في مجال حقوق الإنسان رغم حالات التقدم

المهمة التي تم إحرازها منذ سنتين، كما أنها مصممة على تحسين الوضع، لا سيما من خلال مكافحة الفساد، ولكن ينبغي مساعدتها من أجل إحراز تقدم اقتصادي وإيجاد فرص عمل للسكان وإطعام الجياع منهم.

٤٢ - **السيدة تافاريس** (البرتغال): قالت، متحدثة باسم الاتحاد الأوروبي، إنه إذا تم وضع التجربة السابقة في الاعتبار، فإنها ترى أن لآليات العدالة الانتقالية دورا أساسيا تلعبه من أجل تحقيق الاستقرار وتسهيل المصالحة. وتود الحصول على توضيحات بشأن ولاية اللجنة المعنية بتنسيق المشاورات الوطنية، وبشأن ما يمكن أن يكون لأعمال هذه اللجنة من آثار على لجنة الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة. وتود أيضا أن تعرف الجدول الزمني لأعمال اللجنة وماذا سيحدث لها عندما تختتم أعمالها. وفيما يتعلق بالمذابح المرتكبة في غاتومبا وموينغا، تساءلت كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يتعامل مع الحكومة البوروندية من أجل اتخاذ التدابير اللازمة لكي تأخذ العدالة مجراها.

٤٣ - وإذ رحبت بالجهود التي بذلتها الحكومة لتحسين إقامة العدل في البلد وبأعمال مكتب التكامل التابع للأمم المتحدة في بوروندي، وبأعمال فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة، تلاحظ المتكلمة أن الجهاز القضائي البوروندي لا يؤدي وظيفته كما يجب (عدم احترام الحق في اتباع الإجراءات القانونية، والاعتقالات التعسفية، وسوء معاملة المحتجزين، والفساد وتدخل المسؤولين السياسيين وما شابه ذلك). وطلبت في هذا الصدد من الخبير المستقل إذا كان قد تم إحراز تقدم في تنقيح قانون الإجراءات الجنائية وما هي التدابير التي يوصي المجتمع الدولي باتخاذها من أجل دعم إصلاح النظام القضائي. ونظرا لزيادة العنف الجنسي وإفلات الذين يرتكبونه من العقاب، سألت كذلك إذا كانت القوانين الحالية تسمح بقمع العنف الجنسي وإذا لم يكن من الضروري تعديل هذه القوانين. وسألت أيضا إذا كان قد تم اتخاذ تدابير تشريعية أخرى لمنع العنف الجنسي ووضع حد لها، وإذا كان يمكن التنديد بمرتكبي أعمال العنف هذه.

٤٤ - **السيد كابرال** (غينيا - بيساو): قال إنه إذا أريد فهم الوضع في بوروندي، فينبغي أن يوضع في الاعتبار كل الذي أنجزته السلطات البوروندية، وأشار إلى أن الحقوق الأساسية لا تقتصر على الحقوق المدنية والسياسية، وأن هذه الحقوق مثل الحق في السكن الكريم والتغذية والعمل والصحة ذات أهمية كبيرة. ويقترح مرة أخرى على الخبراء المستقلين أن يقضوا فترات أطول ويترددوا أكثر على البلاد المعنية لكي يتمكنوا من فهم الوضع وتقديم تقرير مفيد عن ذلك إلى الجمعية العامة. ويؤكد كذلك على ضرورة تقديم المعونة إلى السلطات البوروندية لتحقيق استقرار البلد وتعزيز السلام وتشجيع المصالحة وتحسين ظروف الحياة من حيث فرص العمل والصحة والسكن بصفة خاصة. ويأمل أن يتعاون الخبير المستقل مع لجنة تعزيز السلام التي يرى أنها تقوم بعمل ممتاز في بوروندي.

٤٥ - **السيدة موايبوبو** (جمهورية تترانيا المتحدة): استفسرت من الخبير المستقل عن الدور الذي تقوم به الكيانات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والدور الذي ستلعبه إزاء عملية السلام في بوروندي.

٤٦ - **السيد هاغين** (الولايات المتحدة الأمريكية): أكد على الأهمية الكبرى لتجميع البيانات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان عندما يتم إجراء إصلاح المؤسسات ومعرفة المسؤولين عن هذه الانتهاكات. وإذ أعرب عن استغرابه مما جاء في الفقرة ١٩ من التقرير حيث قيل ''وارتكب أفراد عسكريون انتهاكات قليلة لحقوق الإنسان'' طلب من الخبير المستقل أن يقدم توضيحات بهذا الشأن لأن القوات العسكرية، كما جاء في الفقرتين ٢٢ و ٣٥، تورطت في أعمال القتل والسخرة، وأفاد تقرير الولايات المتحدة عن حقوق الإنسان في بوروندي بارتكاب الجيش جرائم متنوعة.

٤٧ - **السيد بيلينغا – إبوتو** (الكاميرون): قال إنه ينضم إلى بيان ممثل غينيا – بيساو ويؤيد اقتراحاته، وأكد أن ممثل بوروندي أوضح بشكل جلي وضع بلده وما الذي ينبغي أن يفعله المجتمع الدولي لمساعدته. وقد قطعت بوروندي شوطا كبيرا في هذا الصدد ويتألف الجيل الحالي من الذين نجوا من تلك الفترة التي تم فيها انتهاك حقوق الإنسان بشكل دائم، وإنه يعلق أهمية كبيرة على تعزيز الحقوق الأساسية. وعليه فإن على المجتمع الدولي أن يدرس حالة بوروندي دون أفكار مسبقة، كما ينبغي لهذا المجتمع أن يعزز المعونة التي يقدمها إلى هذا البلد الذي لا غنى له عنها لا لمجرد الإعمار بل أيضا من أجل تحقيق السلام المدني.

٤٨ - **السيد أوكولا** (الخبير المستقل المعني بدراسة حالة حقوق الإنسان في بوروندي): قال إنه متفق على أنه ينبغي دراسة الحالة في بوروندي في ضوء التقدم الذي تم إحرازه خلال بضع سنوات. وفي عام ٢٠٠٥ وعلى غير توقع، نظمت بوروندي انتخابات، وشكلت حكومة، ووفت بالتزاماتها إزاء اتفاق أروشا للسلام والمصالحة. وقد تم وضع التركيبة الإثنية للبلد وأهمية دور النساء في المجتمع في الاعتبار أثناء تشكيل الحكومة والمؤسسات. وما زالت هناك مسائل كانت تثير القلق منذ سنتين مثل اندماج الجيش وقوات الشرطة، والسجناء السياسيين، والتسريح، وتجنيد الأطفال، لم توضع بعد على جدول الأعمال. وقد أحرزت بوروندي تقدما هائلا خلال فترة قصيرة، وتعرف الآن سلاما نسبيا بفضل الجهود التي تبذلها حكومتها.

٤٩ - وأضاف أن الحكومة مصممة على تحسين الوضع، ومما يدل على ذلك مواصلة تدريب أفراد الجيش والعاملين في دوائر الأمن، والتوعية بحقوق الإنسان التي يتم تأمينها بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. وإن عدد انتهاكات حقوق الإنسان تتضاءل منذ سنتين. وأوضح الخبير المستقل لممثل الولايات المتحدة أنه لا يريد التقليل من شأن المشاكل المرتبطة بتصرفات القوات المسلحة وأفراد الشرطة والهيئات الأخرى للدولة، ولكنه يود فقط أن يشير إلى أن الانتهاكات التي يرتكبها هؤلاء الأفراد أقل مما كانت عليه في الماضي.

٥٠ - وردا على أسئلة ممثلة البرتغال بشأن اللجنة التوجيهية، أوضح الخبير الخاص أن هذه اللجنة لم تشكل بعد، وعليه فإنه ليست لديها ولاية أو جدول زمني. وسوف تكلَّف اللجنة بصورة رئيسية بتحقيق المصالحة في المجتمع البوروندي، ولكننا لا نعرف بعد إذا كانت ستستمر في عملها بمجرد تشكيل لجنة الحقيقة والمصالحة. أما فيما يتعلق بالتحقيقات في مذبحتي موينغا وغاتومبا، فلم يتم إحراز أي تقدم بعد. غير أنه من الأساسي أن تكشف حكومة بوروندي والمجتمع الدولي عن حقيقة ما حدث.

٥١ - وفيما يتعلق بالجهاز القضائي، ما زال يجري تنقيح قانون العقوبات. وفيما يتعلق بإصلاح القانون المتصل بالانتهاكات الجنسية، أعلن الرئيس البوروندي أن مرتكبي أعمال العنف هذه سوف يعاملون بدون رحمة.

٥٢ - ويرى الخبير المستقل، شأنه في ذلك شأن ممثل غينيا – بيساو، أن الحقوق المدنية والسياسية ينبغي ألا تكون لها الأسبقية على الحقوق الأخرى، فالحق في الحصول على الغذاء والسكن على نفس القدر من الأهمية مقارنة بالحرية السياسية. وفيما يتعلق بالوعود التي قدمها المجتمع الدولي بشأن إعادة التعمير، إنه أمر يستحق الترحيب ولكن ينبغي الوفاء بهذه الوعود.

٥٣ - **الرئيس:** قال، متحدثا بصفته ممثلا لجامايكا وعضوا في لجنة تعزيز السلام، إنه يرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة البوروندية لتعزيز السلام والديمقراطية، وأكد هو أيضا على أنه ينبغي أن تكون لجميع الحقوق الأساسية نفس الأهمية.

تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية (A/62/313): عرض وحوار

٥٤ - **السيد باسيري** (الخبير المستقل المعني بدراسة حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية): قال وهو يعرض تقريره (A/62/313) إن حقوق الإنسان ما زالت تُنتهك بشكل خطير بدون عقاب، خصوصا في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما على يد أفراد القوات المسلحة والشرطة، وذلك رغم تصميم الرئيس المنتخب في عام ٢٠٠٦ والحكومة الجديدة على العمل لحماية حقوق الإنسان والتصدي للإفلات من العقاب. وقد لاحظ ذلك المقرران الخاصان المعنيان باستقلال القضاة والمحامين، وبالعنف الموجه ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، عندما ذهبا رسميا إلى البلد في شهري نيسان/أبريل وتموز/يوليه ٢٠٠٧، على التوالي. وفي أعقاب الانتخابات، حدثت في جنوب الكونغو وكينشاسا أعمال عنف صاحبتها انتهاكات هائلة لحقوق الإنسان ولم يتم تقديم مرتكبي هذه الأعمال إلى العدالة.

٥٥ - وفي عام ٢٠٠٧، تفاقم الوضع في شرق البلاد. وفي شمال كيفو، ارتكبت كتيبة برافو المختلطة في شهر آذار/مارس مذابح في حق ما لا يقل عن ١٥ شخصا في بورامبا. ونتيجة لعملية ''الاختلاط'' التي باشرت بها الحكومة في أوائل السنة، تم إلحاق عدد كبير من الضباط الموالين للجنرال المنشق لوران كوندا الذين ارتكبوا انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بالجيش. ونجمت عن ذلك مواجهات مسلحة بين القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والكتائب المختلطة الموالية للجنرال نكوندا مما أدى إلى تفاقم التوترات الإثنية، وازدياد انعدام الأمن، وهروب أعداد كبيرة من السكان، وتعدد انتهاكات حقوق الإنسان ذات الطابع الإثني أو السياسي. والوضع خطير بصفة خاصة لأن الطرفين يستهدفان السكان المدنيين، ويحولان دون وصول المنظمات الإنسانية إلى حد كبير إلى المناطق المتضررة. أما جنوب كيفو فظل إلى حد كبير تحت سيطرة فرق هوتو المسلحة الرواندية، التي تتعرض للمدنيين. وهكذا فإن حوالي ٤٠ شخصا معظمهم من النساء والأطفال أصيبوا بجراح أو قتلوا بالسلاح الأبيض في شهر أيار/مايو، وتم اختطاف ما لا يقل عن ست نساء على يد ميليشيات كانيولا، التي مارست عمليات الانتقام من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥٦ - وأضاف أن أعمال العنف الجنسي لا تزال منتشرة وتم ارتكاب أكثر هذه الأعمال خطورة في مقاطعة كيفو وفي إقليم إكوادور. وتم تقديم عدد قليل من مرتكبي هذه الأعمال إلى العدالة. ووفقا للإحصاءات التي وضعها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لحقوق الإنسان في جنوب كيفو، خلال الفترة الواقعة بين عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠٠٧، تم عرض ٢٨٧ حالة من حالات الاغتصاب على العدالة المدنية والعسكرية، بينما سجلت الخدمات الصحية في عام ٢٠٠٥ حوالي ٢٠٠ ١٤ حالة جديدة من حالات العنف الجنسي، مما يعني أن أقل من ١ في المائة من هذه الأعمال تم تقديمها إلى العدالة. وتم إطلاق سراح ٨٠ في المائة من مرتكبي هذه الأعمال في ٤٣ حالة مختلفة ولم يمثل هؤلاء قط أمام المحاكم، وما زال أكثر من ٨٠ في المائة من هذه الحالات معروضة على المحاكم منذ سنتين. وضحايا هذه الأعمال في معظم الحالات هم من النساء الفقيرات اللاتي لا يستطعن دفع نفقات المحاكم التي ينبغي سدادها قبل تنفيذ الأحكام.

٥٧ - أما الوضع في دائرة السجون فتظل رديئة وخطيرة بسبب اكتظاظ السجون وظروف الاعتقال (عدم توفر المرافق الصحية، ونقص الغذاء، وعدم كفاية العلاج الطبي). ويجب كذلك التصدي على سبيل الاستعجال لتعدد حالات الحجز الوقائي.

٥٨ - أضاف أن حالات الإفلات من العقاب الناجمة بصفة أساسية عن جرائم تدخل السياسيين والعسكريين في إقامة العدل، تظل مصدر قلق شديد. ولم تؤد معظم الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان إلى الملاحقة الجنائية أو حتى التحقيق فيها. فلم يتم إجراء أي تحقيق في الجرائم الخطيرة المرتكبة

أثناء حربي عام ١٩٩٦ و ٢٠٠٢، وما زال يتم تعيين عدد كبير من مجرمي الحرب وترقيتهم داخل الجيش الوطني. ولدى السلطات القضائية إمكانيات محدودة، كما أن عدد القضاة والمحاكم غير كافٍ. وعندما ذهب المفوض السامي لحقوق الإنسان إلى البلد في أيار/مايو ٢٠٠٧ تحدث عن انتهاكات حقوق الإنسان وحالات الإفلات من العقاب مع الرئيس كابيلا وغيره من المسؤولين. وأشار المفوض السامي إلى أنه ينبغي ألا يكون المسؤولون عن إدارة البلد من مرتكبي الانتهاكات الخطيرة للحقوق الأساسية، وطلب إجراء تعيينات انتقائية لأفراد قوات الدفاع والأمن، بحيث لا ينضم إلى صفوف هذه القوات أشخاص ارتكبوا مثل هذه الانتهاكات. وطلب المفوض السامي كذلك من الحكومة أن تدعم فكرة إعداد لائحة تضم أكثر الانتهاكات خطورة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المرتكبة في عامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٣، والقيام بتقدير قدرات الجهاز القضائي الكونغولي، الأمر الذي سيساعده على إعداد استراتيجية في مجال العدالة الانتقالية وإنشاء الآليات الملائمة.

٥٩ - ويوصي الخبير المستقل بألا تظهر السلطات أي تسامح تجاه المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان؛ وبأن تضع حدا للتدخلات السياسية والعسكرية في إقامة العدل؛ وبأن توفر الوسائل الضرورية للجهاز القضائي والميزانية اللازمة من أجل ضمان فعاليته واستقلاله؛ وبأن تحرص على أن لا يكون هناك أي عفو يمنح لمرتكبي جرائم الحرب والجرائم المخلة بالإنسانية وأعمال الإبادة الجماعية؛ وبأن تعتمد قانونا يطبق النظام الأساسي لروما؛ وبأن تدعم الفريق المكلف بإعداد لائحة بانتهاكات حقوق الإنسان؛ وبأن ترتب عملية التوظيف الانتقائي لأفراد قوات الدفاع والأمن؛ وبأن تنشئ لجنة وطنية لحقوق الإنسان تراعي المعايير الدولية. ونظرا لتدهور الحالة في شرق البلاد، يجب أيضا اتخاذ تدابير عاجلة من أجل التصدي للحالة. وفي شمال كيفو، ينبغي إخضاع الكتائب المختلطة إلى عملية الإدماج، وملاحقة الانتهاكات الخطيرة قضائيا، ويجب، في جنوب كيو، تعجيل نزع سلاح فرق هوتو المسلحة الرواندية، وفرض جزاءات على هؤلاء الذين يرتكبون انتهاكات خطيرة ضد المدنيين. ويتحتم أيضا إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة في الانتهاكات التي وقعت في الكونغو السفلي وفي كينشاسا؛ ومحاكمة الأشخاص المتورطين فيها. ولذلك ينبغي فرض جزاءات على الجهاز الأمني إذا ارتكب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وجعل ولاية هذا الجهاز تتقيد بالمعايير الدولية. وأخيرا، ينبغي إنشاء محكمة دولية خاصة، أو على الأقل دوائر جنائية مختلطة لمحاكمة الجرائم المرتكبة قبل ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، بالإضافة إلى الحالات المرتكبة منذ هذا التاريخ.

٦٠ - **السيد موكونغو نغاي** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): قال إنه تم إعداد تقرير الخبير المستقل بنفس الطريقة التي تم بها إعداد تقرير السنة الماضية، فاكتفى الخبير باستعراض الوقائع دون وضعها في سياقها الاجتماعي - السياسي والاقتصادي. ولم يذكر الخبير المستقل أي شيء عن نهضة جمهورية الكونغو الديمقراطية بوصفها دولة يسودها القانون وعودتها إلى الساحة الدولية بوصفها فاعلا وشريكا ذا مصداقية. فبعد مرور سنوات طويلة من الأزمات، استطاع البلد أن ينظم انتخابات حرة وديمقراطية، وتحقيق السلام وتوحيد أراضيه، وإنشاء المؤسسات الشرعية، والشروع في النمو الاقتصادي. ويتجه البلد الآن نحو التعمير والتنمية، وحدد لنفسه هدف الفوز على الفقر والظلم واللامساواة الاجتماعية. وفي هذا السياق، يعلق البلد أهمية كبيرة على سيادة القانون التي يحتاج إليها بصورة ماسة من أجل وضع حد للآفات التي مر بها مثل الاستغلال الجنسي للنساء والأطفال كمثالين واضحين على هذه الآفات. وينبغي الإشارة مع ذلك إلى أنه لا يمكن لأية دولة أن تتصدى وحدها للتحديات المتعددة التي يمثلها إعادة إقامة العدل واحترام سيادة القانون في مجتمع يخرج من صراع، ولذلك فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية متمسكة بالعدالة الدولية، ولا سيما المحكمة الجنائية الدولية. وإن خطط الحكومة الكونغولية في العدالة الدولية لا يجعلها تنسى مزايا

العدالة الوطنية، القادرة وحدها على التصدي للمشاكل التي ظهرت أثناء الحرب، لا سيما استخدام الاغتصاب كسلاح في الحرب، والجريمة المنظمة، وغسل الأموال، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وغير ذلك من الثروات.

٦١ - وفي هذا الصدد، تدرك جمهورية الكونغو الديمقراطية الحالة المتردية التي وصل إليها الجهاز القضائي ودائرة السجون، وهي بحاجة إلى معونة فورية وملموسة لمعالجة هذه الحالة. وفي ضوء هذه الظروف سوف تدرس مدى صلة ولاية الخبير المستقل بالواقع والقرارات المتخذة عن حالة حقوق الإنسان في أراضيها. وهي تؤيد تنقيح ولاية الخبير المستقل بل إلغائها بسبب وجود مجلس حقوق الإنسان والقيام بدلا من ذلك بدراسة دورية شاملة. ومع ذلك، فإنها تتقبل التوصيات التي قدمها الخبير المستقل، لا سيما تلك التي تتعلق بإنشاء محكمة جنائية دولية خاصة أو دوائر جنائية مختلطة، وتأمل أن تكون فعالة في هذا الصدد.

٦٢ - **السيد نسينغيمانا** (رواندا): قال إن تقرير الخبير المستقل يعكس تماما المأساة التي يعيشها السكان المدنيون في بعض مناطق شمال وجنوب كيفو، غير أن التقرير كان يمكن أن يكون أكثر تعمقا واتساقا. وكان يستحسن أن يركز بصفة خاصة على الأسباب العميقة للحالة في هذه المناطق في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما وجود وتصرف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وميليشيات إنتراهاموي بكل حرية ودون خشية من أي عقاب، وأن يقدم توصيات تتصل بهذه الكيانات، على الأقل ليكون ذلك بمثابة صدى للفقرات ٢٣ و ٢٦ و ٣٤ و ٥١ إلى ٥٨ من التقرير حيث يرد ذكر بعض الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها هذه القوات والميليشيات.

٦٣ - **السيدة كابرال** (غينيا - بيساو): قال إنه يأسف للطابع الوصفي للتقرير، وكان يود أن يكون أكثر تحليلا، وقال إن التقرير يشير إلى العناصر التي يمكن استخدامها لتوجيه التهم إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكنه لم يذكر بصفة خاصة ظروف المعتقلات والسجون، وأضاف أنه ليس هناك أي ذكر في تقرير الخبير المستقل لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على الرغم من أن قوامها وميزانيتها كبيران. ويود أن يعرف إذا أتيحت الفرصة للخبير المستقل لكي يعمل مع البعثة ويقدم اقتراحات لها بشأن الحلول الممكنة.

٦٤ - **السيدة ستوفير** (كندا): أشارت إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية قد صدقت في الآونة الأخيرة على معاهدة الاستقرار والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، التي يصحبها بروتوكولات تتصل بصفة خاصة بالمساعدة القضائية ومنع وقمع العنف الجنسي ضد النساء والأطفال. وسألت الخبير المستقل إذا كان يعتقد أن الدعم الإقليمي والدولي المقدم لتطبيق المعاهدة يمكن أن يحسن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي هذه الحالة كيف يمكن أن يتم التحسين.

٦٥ - **السيد هاغين** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه يشاطر القلق الذي أعرب عنه الخبير المستقل فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإن اعتراف الحكومة الكونغولية بالمشاكل المواجهة في هذا الصدد، كما يتضح ذلك من تعاونها مع الخبير المستقل، شيء إيجابي، غير أنه من الواضح أنه يتعين اتخاذ تدابير أكثر صرامة من أجل وضع حد للاغتيالات والاختفاءات القسرية وأعمال التعذيب والحجز والاعتقالات التعسفية. وفيما يتعلق بالتقرير، قال المتحدث إذا كان التقرير مفيدا بصفة خاصة بسبب توصياته، ولأسباب كثيرة أخرى، فيستحسن أن يدرس التقرير عن كثب المشاكل المرتبطة بانتهاكات الحق في العمل، وبصفة خاصة الأنواع المختلفة للسخرة، والاتجار بالأشخاص، وتجنيد الأطفال. وفيما يتعلق بهذه الحالة الأخيرة، يذكر التقرير بإيجاز ضرورة قيام الحكومة الكونغولية بمكافحة استغلال الأطفال من جانب القوات

الحكومية، والمجموعات المسلحة والميليشيات، غير أنه كان يتعين على الحكومة أن تضع في الاعتبار بصورة أكثر تعمقا التجنيد غير القانوني للأطفال، لا سيما أطفال مخيمات اللاجئين الروانديين.

٦٦ - **السيدة تفاريس** (البرتغال): قالت، متحدثة باسم الاتحاد الأوروبي، إن الاتحاد يساوره قلق متزايد بسبب استمرار العنف في منطقة شمال كيفو، وطلبت رأي الخبير المستقل في ذلك، وسألته عن عواقب هذه الحالة على حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في الإقليم.

٦٧ - وفي معرض إشارتها إلى العنف الجنسي المنتشر والذي يتم ارتكابه في المناطق الشرقية من البلد وفي مناطق أخرى متأثرة بالنزاع، سألت الخبير المستقل إذا كان هناك مستجدات تتصل بالمسألة منذ وضعه التقرير ولا سيما إذا كانت الحكومة قد اتخذت تدابير من أجل التصدي لحالة الإفلات من العقاب، وإلى أي مدى يرى أن أعمال العنف الجنسي أكثر مما هو مذكور في التقرير. وتود أن تعرف أيضا إذا كان قد عالج المسألة مع المقرر الخاص المعني بالعنف الموجه ضد المرأة، وأسبابه وعواقبه بعد الزيارة التي قام بها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦٨ - وفيما يتعلق بالتوصية المقدمة لإنشاء محكمة جنائية دولية أو دوائر جنائية مختلطة، سألت الخبير المستقل إذا كان قد ناقش الموضوع مع الحكومة الكونغولية. وإذ أشارت إلى أن الخبير المستقل في الدورة الأخيرة لمجلس حقوق الإنسان قد أيد فكرة وضع لائحة بانتهاكات حقوق الإنسان، وهي اللائحة التي اقترحها المفوض السامي لحقوق الإنسان، سألته عن رأيه فيما إذا كانت هذه المبادرة تكمل توصياته، لا سيما فيما يتعلق بالجدول الزمني لكل منهما. وقالت إنها تود الحصول على مزيد من التوضيحات بشأن برنامج زيارته لجمهورية الكونغو الديمقراطية في الشهور المقبلة.

٦٩ - **السيد نتاكيروتيمانا** (بوروندي): إذ أشار إلى الماضي الصعب لجمهورية الكونغو الديمقراطية، قال إن قانون الغاب يسود في مجالات كثيرة، وقال إنه ينبغي تقدير موقف سلطات البلد فتستحق هذه السلطات التشجيع لكي تستمر في الطريق الذي رسمته لنفسها، أي طريق السلام والتنمية. وتكوّن لديه انطباع عندما قرأ التقرير أن الوضع قاتم وسلبي للغاية؛ ويرى أنه كان يتعين الإشارة إلى الانتخابات الأخيرة التي كانت ناجحة. وفيما يتعلق بالمنطقة، فإنه يعرب عن سروره لأن اللجنة الثلاثية زائد واحد والجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى تقدمت في أعمالها الرامية إلى توفير الأمن والتنمية للسكان.

٧٠ - **السيد باسيري** (الخبير المستقل المعني بدراسة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية): قال، ردا على الأسئلة المطروحة، إنه نظرا لاتساع رقعة جمهورية الكونغو الديمقراطية وتعدد المشاكل وصعوبتها، يفضل أن تقتصر التقارير، لكي تكون مفيدة، على بعض المجالات الواضحة. ولهذا السبب ركّز في هذا التقرير على الجرائم التي ترتكبها قوات الأمن، والعنف الجنسي، وحالة السجون، وهذا لا يعني أنه ليست هناك مجالات أخرى لحقوق الإنسان تنطوي على مشاكل، وهذا لا يعني كذلك أنه لم يتم بذل الجهود، وعدم تحقيق تقدم في هذه المجالات.

٧١ - وفيما يتعلق بالانتخابات، قال إنه ذكرها بإيجاز في بداية تقريره، غير أنه نظرا للأسلوب الذي اختار أن يعتمده، ولضرورة احترام التعليمات المتصلة بعدد صفحات هذه التقارير، ومدة زياراته وما شابه ذلك، لم يتمكن من التوسع في هذه المسألة.

٧٢ - وردا على الأسئلة التي طرحتها ممثلة الاتحاد الأوروبي فيما يتصل بإنشاء محكمة جنائية دولية أو دوائر مختلطة، قال إن الجرائم المستمرة، والإفلات من العقاب بلغت مستوى خطيرا جدا وإن المحاكم غير قادرة على مواجهة الوضع بسبب قلة الإمكانيات. وعليه فإن مساعدة المجتمع الدولي أمر ضروري، ولذلك فإنه يقترح إنشاء محكمة جنائية دولية لجمهورية الكونغو الديمقراطية أو دوائر جنائية مختلطة في

إطار الجهاز القضائي الكونغولي الموجود، مما سيسمح بوضع لائحة للجرائم المرتكبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإن تدخل مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في هذا الصدد يأتي في إطار هذا المنطق، وينفذ قرار مجلس الأمن الذي طلب من المفوض السامي أن يساعد الحكومة الكونغولية على وضع حد لحالة الإفلات من العقاب.

٧٣ - وفيما يتعلق بالزيارات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن مكتب مجلس حقوق الإنسان اتصل بالحكومة لوضع برنامج للزيارة، واقترح الخبير المستقل أن يذهب إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، ويأمل أن يستطيع العودة إليها خلال شهر كانون الثاني/ يناير أو شباط/فبراير.

٧٤ - وفيما يتعلق بالعنف الجنسي، فإنه يخلق نفس المشاكل التي تخلقها الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان، ولا يمكن وضع حد لها، شأنها في ذلك شأن الانتهاكات الأخرى إلا عن طريق استتباب الأمن وإقامة العدل. وقالت السلطات الحكومية إلى الخبير المستقل أثناء محادثاته معها، إنه تم بذل أقصى الجهود من أجل قمع هذه الانتهاكات، غير أن الإمكانيات المتاحة محدودة من أجل تحقيق هذه الغاية.

٧٥ - وردا على الأسئلة المتصلة بالإحصاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، قال الخبير المستقل إنه على اتصال مستمر ببعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والهيئات المعنية من أجل جمع المعلومات. وتصله ٢٠٠ إلى ٢٥٠ صفحة من الرسائل الإلكترونية كل يوم بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، ولذلك من الصعب عليه أن يستفيد منها كلها، غير أن هذا مجالا ينبغي العمل فيه بسرعة، وإنه يبذل قصارى جهده في هذا الصدد.

٧٦ - وفيما يتعلق بالأطفال الجنود، قال الخبير المستقل إنه عالج هذه المسألة بصورة مطولة في تقريره في عام ٢٠٠٦، ونظرا للتقييدات المذكورة أعلاه، فإنه لم يتمكن من معالجته مرة أخرى في تقرير هذه السنة.

٧٧ - وردا على الملاحظات التي قدمها ممثل بوروندي، قال الخبير المستقل إن السلام لن يستتب في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما دامت الدول المجاورة لا تبذل جهودا متضافرة لمساعدة حكومة هذا البلد، ويفترض ذلك أن تدرك واجبها لكي تضمن أمنها الخاص دون أن تتجاهل مصلحة الدول المجاورة.

٧٨ - وبالنسبة لحالة السجون في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي أعرب ممثل غينيا - بيساو عن استغرابه من أن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تساهم في معالجتها، فإنها من اختصاص العدالة ومن حكومة البلد؛ وحالة السجون هي أيضا من اختصاص المجتمع الدولي الذي يمكن أن يساعد في هذا الصدد. وليس من الممكن لأسباب مالية استخدام أموال البعثة لتحسين حالة السجون.

٧٩ - وفي الختام إذ أشار الخبير المستقل إلى ملاحظات ممثل رواندا، قال إنه يدرك تماما أن الحالة المتردية والسائدة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية تتطلب من المرء أن يفهم كيف تطورت منذ الأحداث التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤ وإنه يضعها في الاعتبار عند القيام بتحليلها.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.